الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الرابعة والعشرون
المعقودة يوم الاثنين
٢٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UNIVERSITY OF CALIFORNIA
DEC 2 1980
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس : السيد بيوسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع)
قراءة اولى : (تابع)
الباب ١٨ - برنامج الامم المتحدة للبيئة (تابع)
الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات
الباب ٢١ - مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
الباب ٢٤ - البرنامج العادى للتعاون التقني

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :
Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.24
4 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

79-57700

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)
(A/34/6، Add.19 و A/34/7)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ١٨ - برنامج الامم المتحدة للبيئة (تابع)

١ - السيد اوكيو (كينيا) : طلب من الأمانة ضمانات بأنه في حالة الموافقة على تخفيض تقديرات توزيع الوثائق كما تقترحه اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٨ - ٦ من تقريرها (A/34/7) فان الأمانة ستقوم مع ذلك بتوزيع وثائق مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة على الدول الأعضاء في وقت مناسب كما هو مقرر في النظام الداخلي وانه اذا كانت الاعتمادات المقررة لهذا الغرض غير كافية مما يستوجب اعادة توزيع الاعتمادات داخل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، فلن تؤخذ الموارد من البرامج التي تفيد الدول الاعضاء النامية .

٢ - السيد رويداس (مساعد الأمين العام للشؤون المالية) : قال انه ، في ضوء مجموع الاعتمادات المطلوبة في الباب ١٨ ، وحجم التخفيض الذى اقترحته اللجنة الاستشارية ، يمكنه أن يؤكد للممثلين أن الامور التي أثارت قلقهم ستراعى وأن الوثائق ستعد بسرعة . وان لزم لهذا الغرض اللجوء الى الاعتمادات المقررة لبنود اخرى ، فان الأمانة ستكفل أن مثل هذه التحويلات لن تؤثر في البرامج التي أشار اليها الممثل الكيني .

٣ - وأضاف مساعد الأمين العام انه لتجنب كل سوء فهم حول مدى التقرير الذى سيقدمه الأمين العام بشأن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية ، فقد أبرز أن الهدف ليس هو تقديم تقرير عن المبدأ المتبع في توزيع الوظائف بين الموارد الخارجة عن الميزانية وموارد الميزانية العادية أو المبدأ الناظم لنقل الوظائف من الأموال الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . وسيتناول التقرير الخدمات التي تقدمها الامم المتحدة والممولة من موارد خارجة عن الميزانية وقد أعلنت اللجنة الاستشارية نيتها مع ذلك في العودة الى الكلام عن الاجراءات لانشاء وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية (A/34/2 ، الفقرة ٥٩) .

٤ - السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : قال انه بعد أن حصل على تأكيدات بأنه ستقدم خدمات كاملة ، فهو مستعد لسحب الاقتراح الذى قدمه في الجلسة الثالثة والعشرين .

٥ - تمت الموافقة على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ١٠ ٦٧٨ ٢٠٠ دولار ، تحت الباب ١٨ وذلك بعد القراءة الاولى ودون أى اعتراض .

٦ - السيد بلاييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال انه لو كان تم التصويت على الباب ١٨ لما أيد وفده الاعتماد المطلوب . ان تقديرات الباب ١٨ تثبت بكل جلاء أسباب القلق الذى يساور الدول الأعضاء لانتفاء الادارة المناسبة والرقابة على الموارد في البرامج الفردية وفي أبواب الميزانية وتعتبر مثلا ملموسا لأوجه النقص في منهجية التخطيط المستعملة . وقد طلبت منذ سنتين مضت زيادة لموارد برنامج الامم المتحدة للبيئة قدرها ٢ر٢٢ في المائة - وهي زيادة لا تتفق مع مقررات الجمعية العامة الخاصة بالخطة متوسطة الأجل ، وتقترح الآن زيادة اخرى قدرها ٩ر١٩ في المائة من الاعتمادات المنقحة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالمقارنة بزيادة الى ٣ر١١ في المائة على جميع الموارد المقترحة في مجموع الميزانية . ويقول الأمين العام في الجدول ١٨ - ١ أن البرنامج أظهر معدلا سلبيا للنمو الحقيقي بنسبة ٢ر١ في المائة ، مما يدل على أن المنظمة قد فقدت كل مفهوم حول معنى النمو الحقيقي .

٧ - ولاحظ زيادة محسوسة في الموارد المطلوبة لمكاتب الاتصال والتمثيل الاقليمي ، وكما هو وارد في الفقرة ١٨ - ٣٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فان هذه الموارد لا تشمل سوى مكتبي الاتصال في نيويورك وجنيف ، أما الباقي فتسدد تكاليفه من موارد خارجة عن الميزانية . وهو يتساءل ماذا يكون المبلغ الاجمالي اذا كانت مكاتب الممثلين الاقليميين لكل لجنة اقليمية ستحمل على الميزانية العادية ؟ وقال انه طلب ، علاوة على ذلك ، مبلغ قدره ٤٨٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة ، وهو بند قدمت بشأنه اللجنة الاستشارية تفسيرا جزئيا في الفقرة ١٨ - ١١ من تقريرها الأول . الا أنه ليس من الواضح مع ذلك هل هذا المبلغ مقصود به تعيين موظفين جدد أو تغطية خدمات يقدمها موظفون يشغلون وظائف ثابتة . ويرى وفده أنه كان يجب أن تشير اقتراحات الميزانية الى ما تمت الموافقة عليه في عام ١٩٧٧ من نقل خمس وظائف فنية وأربع وظائف خدمة عامة من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . فحسب الاقتراحات الحالية ، فان جدول الوظائف الممولة من الميزانية العادية لم يتغير لكن الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ستزيد .

٨ - وقال ممثل بيلوروسيا ان وفده يرى أن اللجنة الاستشارية قد اتخذت نهجا متحررا بالنسبة لتقدير برنامج الامم المتحدة للبيئة فأوصت بالحد الأدنى من التخفيض .

٩ - السيد الحياني (تونس) : قال ان وفده مازال مقتنعا أن الزيادات الموصى بها في مختلف أجزاء الباب ١٨ ، ليس لها ما يبررها وأنه اشترك بصورة أساسية في اتفاق الرأى حتى يعاون اللجنة في عملها .

الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

١٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية قد قبلت اقتراحات الأمين العام بانشاء وظيفة جديدة تحت الباب ٢٠ ، كما هو وارد في

(السيد مسيلي)

الفقرة ٢٠ - ٣ من تقريرها الأول . الا أنها أوصت مع ذلك بتخفيض قدره ١٤٠٨٠٠ دولار عملا برأيها الخاص بالنسبة المئوية الواجب تطبيقها لحساب التكاليف المشتركة للموظفين في نيبنا (الفقرة ٢٠/٤).

١١ - السيد سويجر (السويد) : لاحظ أن الباب ٢٠ يظهر معدلا سلبيا للنمو الحقيقي قدره ٧ر٠ في المائة. ثم قال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على الرقابة الدولية على المخدرات ويعتقد أنها يجب أن تحظى بأولوية أعلى من المتوسطة . وقال انه يجب بصفة خاصة زيادة الموارد المخصصة في الميزانية العادية لتكاليف الموظفين ، حتى يمكن قصر استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية للمشاريع الميدانية التنفيذية دون سواها .

١٢ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال ان وفده لن يجد صعوبة في تأييد الاعتماد الموصى به في الباب ٢٠ وسأل ما هو التوزيع الاقليمي للأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية .

١٣ - السيد اكسوى (تركيا) : علق على الموضوع قائلا ان الرقابة الدولية على المخدرات هي أحد مجالات الميزانية القليلة التي طبق فيها الضغط الحقيقي على الاعتمادات والتي كان لنقل مقر الأمانة فيها مزايا مالية للمنظمة . وقد تكون أية تخفيضات اخرى ضارة بالمشاريع التنفيذية التي لا يجب تمويل تكاليفها من الموارد الخارجة عن الميزانية دون سواها . وقال ان وفده سيؤيد كل محاولة لتعزيز برنامج الرقابة الدولية على المخدرات ولاعطائه أولوية كبرى .

١٤ - السيد بروتوديننفراد (اندونيسيا) : سأل هل مختلف الاجتماعات المحددة للجنة المخدرات ولمجلس الرقابة الدولية على المخدرات ، تتفق مع مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي بترشيد جدول اجتماعات هيئاته الفرعية .

١٥ - وأضاف قائلا ان وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وأنه يرحب بأن توصيات اللجنة الاستشارية تتضمن انتهاء عناصر البرنامج (A/34/6، الفقرة ٢٠ - ١١). فمثل هذه الأمانة نادرة .

١٦ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان وفده يوافق على أهمية الرقابة الدولية على المخدرات لأن انتشار تعاطي المخدرات يؤدى الى الاجرام والى مشاكل صحية . ثم استفسر عن المعنى المقصود بالفقرة ٢٠ - ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

١٧ - السيد واتارا (ساحل العاج) : استفسر عما اذا كان معدل النمو السلبي البالغ قدره ٧ر٠ في المائة مقبول نظرا لأهمية الرقابة الدولية على المخدرات . وقال انه يجب أن ندخل في الحسبان أن أنشطة الامم المتحدة في هذا المجال تؤثر على الشباب وعلى العمال في الكثير من الدول الأعضاء . وأضاف أن وفده يؤيد بشدة اقتراحات الأمين العام في الباب ٢٠ الا أنه يدرك مع ذلك الأسباب التي أدت باللجنة الاستشارية الى التوصية بتخفيض النسبة المئوية المستخدمة في حساب التكاليف المشتركة للموظفين ويستطيع أن يؤيد هذه التوصية كما هي مبينة في الفقرة ٢٠ - ٤ من التقرير الأول للجنة الاستشارية .

١٨ — السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان حكومته قد أيدت باستمرار برنامج الرقابة الدولية على المخدرات الذى تعلق عليه أهمية ضخمة . وتدل التبرعات التطوعية التي قدمتها حكومته دلالة واضحة على هذا التأييد . ولاحظ أن التقدير لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ أقل من الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين الحالية ؛ ويرجع الجزء الأكبر من ذلك الى تخفيض تكاليف الموظفين نتيجة للنقل من جنيف الى فيينا . فالتخفيض الطفيف الذى أوصت به اللجنة الاستشارية في النسبة المستخدمة في حساب التكاليف المشتركة للموظفين ما هي الا تصحيح تقني لن يكون له أى أثر سيء على برنامج الأنشطة . ولذا فان وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بما فيها التوصية بالموافقة على الوظيفة الاضافية المطلوبة لأمانة المجلس للرقابة الدولية على المخدرات .

١٩ — السيد بيفن (مدير شعبة الميزانية) : قال ردا على سؤال من ممثل الفلبين حول توزيع الموارد الخارجة عن الميزانية ، انه لا يستطيع الاجابة فورا على هذا السؤال لأن الموارد الخارجة عن الميزانية لا تدخل حسب تعريفها ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة وان كل اشارة الى هذه الموارد جاءت بقصد الاعلام لا أكثر . وردا على سؤال ممثل اندونيسيا قال ان الدورة الاستثنائية السادسة للجنة المخدرات قد تمت الموافقة عليها من المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ وأدرجت في جدول المؤتمرات . وأضاف انه يأسف لأن الفقرة ٢٠ — ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة غير واضحة كما ذكر ممثل ايطاليا .

٢٠ — وردا على تعليقات ممثلي ساحل العاج والسويد قال ان معدل النمو السلبي قد يبدو فيه بعض التناقض ، خاصة في حالة التوصية بانشاء وظيفة جديدة ، ومضى قائلا انه يود أن يبرز في هذا الصدد أن الفقرة ٢٠ — ٦ ، التي تشير الى أن الرقابة الدقيقة على مصروفات السفر هي التي مكنت من اقتراح تقديرات مخفضة تخفيضا طفيفا والتعويض بذلك عن الوظيفة الاضافية المطلوبة . ففي بعض الحالات فان نسبة مئوية صغيرة من النمو السلبي لا تتعارض مع تعزيز احدى وحدات الأمانة العامة حتى تنهض بالبرامج المطلوبة منها .

٢١ — السيد بال (الهند) : انتقد ، فيما يتعلق بالسفر ، استخدام رقم متضخم بنسبة ٢ر١١ في المائة في الجدول ٢٠ — ٦ . ومادامت الدورات الاستثنائية للجنة المخدرات عقدت في أوائل هذا العام فانه ليس من الدقة استخدام معدل التضخم المسقط للعام بأكمله . وقال انه لمندهش من أن اللجنة الاستشارية لم تقدم توصية مماثلة للتوصية الواردة في الفقرة ١٧ — ١٨ من تقريرها الأول فيما يتعلق بالمؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٢٢ — السيد بيفن (مدير شعبة الميزانية) : لاحظ ان التعليقات التي أدلى بها ممثل الهند في محلها تماما . فان استعمال رقم سنوى للتضخم يصلح جيدا في حالة الوظائف الدائمة ولكن استعماله بالنسبة للمؤتمرات أمر ممكن مناقشته بكل تأكيد ومع ذلك فان العمل لم يجر على تطبيق معدلات تضخم شهرية . وفي بعض الحالات يجرى تصحيح لمراعاة الشهر الذى يعقد فيه مؤتمر ما ولكن في الحالة المعنية هنا لم يتم شيء من هذا القبيل .

٢٣ - الرئيس : قال انه في حالة المؤتمرات الكبيرة فمن المهم بكل وضوح مراعاة الشهر الذى يجتمع فيه المؤتمر .

٢٤ - السيد بال (الهند) : قال انه يقلقه جدا أن يرى مبالغ كبيرة طلبت للخبراء الاستشاريين في الفقرة ٢٠ - ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة . انه يعتقد أنه لابد أن تكون هناك خبرة كافية في مكتب الشؤون القانونية للتصرف في النواحي القانونية لأحكام الاتفاقيات .

٢٥ - السيد بيغن (مدير شعبة الميزانية) : قال انه يدرك أن الخبراء الاستشاريين مطلوبون لتناول الشؤون القانونية المتخصصة للغاية . ومع ذلك، فانه سيحاول الحصول على تفاصيل أوفى لممثل الهند اذا ما رغب في ذلك .

٢٦ - السيد بال (الهند) : قال انه من المدهش نوعا ما أن يكون لدى مكتب الشؤون القانونية خبراء في المواضيع السرية تقريبا والمتصلة بقانون الفضاء الخارجي وألا يكون لديه أحد يعالج النواحي القانونية المتصلة بالرقابة على المخدرات .

٢٧ - تمت الموافقة بعد القراءة الأولى وبدون اعتراض على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد قدره ٢٠٠ ٩٠٤ ٥ دولار تحت الباب ٢٠ .

٢٨ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه لو كان قد تم تصويت على التقديرات تحت الباب ٢٠ ، لكان وفده صوت ضدها استنادا الى موقفه المبدئي بالنسبة لاعتماد الأموال لتصويب التضخم ولأى اقتراح بزيادة تكاليف الموظفين .

الباب ٢١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية اعترفت بالمسؤولية الثقيلة الواقعة على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في ضوء حالة اللاجئين في العالم . لذلك قبلت عمليا الاعتماد الذى طلبه الأمين العام بأكمله باستثناء ما جاء في الفقرة ٢١ - ١٢ ، من تقريرها الأول ، حيث أوصت أن تساعد ادارة شؤون الاعلام العام المفوض السامي في مجال الاعلام العام ، خاصة فيما يتعلق بالخدمات التعاقدية لانتاج الافلام . ولذلك اقترحت تخفيض التقديرات في هذا الصدد بما قدره ٤٠٠ ١١ دولار وأوصت بعدم قبول الطلب الخاص بمبلغ ٨٠٠ ٩ دولار لخبراء استشاريين للاعلام العام .

٣٠ - السيد ماجولي (ايطاليا) : أشار الى الفقرتين ٢١-٢ و ٢١-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فقال انه يتوق الى معرفة من هو الذى قرر ما هي الوظائف التي تمول من موارد خارجة عن الميزانية . وأضاف أن تعليقه لا ينصب فقط على الباب ٢١ بل على أبواب كثيرة أخرى من أبواب الميزانية . ونظرا للطابع الانساني للأنشطة المتعلقة باللاجئين فان وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية .

٣١ — السيد كوياما (اليابان) : قال انه ليس من الضروري ابراز الأهمية المتزايدة لمهام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوضع الدولي الحالي للاجئين وأعرب عما بكنه وفده من تقدير مخلص للأعمال التي تقوم بها المفوضية حاليا لمساعدة اللاجئين . وقد قدمت حكومته البرعم الأدبي والمالي للعمل الانساني الذي يقوم به المفوض السامي وأضاف أنه وان كان قد لاحظ أن تقدير فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ تضمن زيادة قدرها ١٦٫٩ في المائة ومعدل نمو حقيقي يفوق المتوسط بكثير ، فانه مستعد لقبول هذه الزيادة نظرا للتفسيرات الواردة في الفقرات من ٢١—١ الى ٢١ — ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٢ — وأضاف ممثل اليابان أنه فيما يتعلق بنقل الوظائف التي كانت تمول فيما مضى من موارد خارجة عن الميزانية ، الى الميزانية العادية ، فان وفده يرى أن عمليات النقل يجب من حيث المبدأ أن تقصر الى أقصى حد ممكن . الا انه نظرا للحالة الحالية للاجئين الدوليين ، فان وفده قد يقبل نقل خمس وظائف الى الميزانية العادية كما أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢١ — ٤ من تقريرها الأول ، وكذلك نقل الاثني عشر وظيفة التي سبق الموافقة على نقلها خلال فترة السنتين الحالية . وكان عدد الوظائف المطلوب نقلها يقل بستة وظائف عن العدد المخطط في الأصل ، لكنه يعتقد أن الوظائف الست الاضافية ، سوف يقترح نقلها خلال فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ . وذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢١ — ٣ من تقريرها الأول أنه يحتمل أن يقترح الأمين العام نقل وظائف اضافية خلال فترات سنتين مقبلة . وقال ان وفده يؤيد موقف اللجنة الاستشارية كما هو مبيّن في الفقرة ٢١ — ٤ من أنها ستنظر في أية طلبات تقدم في المستقبل لنقل الوظائف في اطار النظر في اقتراحات الأمين العام المتعلقة بفترات السنتين المقبلة . كما أن بوسعه تأييد اللجنة الاستشارية فيما يتعلق باعادة تصنيف وظيفة وكيل المفوض السامي للاجئين في مستوى مساعد أمين عام (الفقرة ٢١ — ٧) وكذلك كافة التوصيات الأخرى التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الباب ٢١ .

٣٣ — السيد ماركوس افريقياديس (قبرص) : قال ان وفده يرى أنه من الأمور الحيوية توفير الأموال الضرورية لعمل المفوض السامي للاجئين . ولذا فهو يؤيد الاعتمادات التي طلبها الأمين العام . لقد كان من الأفضل أن تحذو اللجنة الاستشارية هذا الحذو وان كانت ولا شك قد أخذت بالحسبان الطبيعة الانسانية للأنشطة عندما أوصت بالتخفيضات . فبينما عالجت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ٤٩٠ مشروعا فقط في ١٩٧٦ ، فقد تولت في عام ١٩٧٨ ، ٩٠٠ مشروع بلغت تكاليفها ١٤٥ مليونا من الدولارات . ان المأساة الانسانية للاجئين قد زادت بمعدلات مزعجة ومن المؤسف بصفة خاصة ، أن عددا كبيرا من اللاجئين الموضوعين تحت رعاية المفوضية أصبحوا في هذا الوضع لا بسبب كوارث طبيعية لا سلطة للانسان عليها ولكن بسبب التوسع الاقليمي وبسبب هؤلاء الذين يحاولون اعادة امبراطوريات فقدت منذ أمد بعيد . فاذا امتنعت البلاد عن تأييد السياسات التوسعية ووجهت اهتمامها لشؤونها الداخلية لأمكن تخفيض نفقات المفوضية تخفيضا كبيرا وتحرير الموارد البشرية لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الكوارث التي أصابت مؤخرا المنطقة الكاريبية . ان وفده مدين لمفوضية السامية للاجئين لجهودها من أجل تحسين مصير الضحايا .

٣٤ — السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان حكومته قد شاطرت رأي رئيس اللجنة الاستشارية حول أهمية تقديم المساعدة للاجئين . لقد دعمت دائما الأنشطة الانسانية التي تقوم بها المفوضية . وهو يرى أن التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في الباب ٢١ متواضعة جدا ولا تزيد عن ٢١ ٢٠٠ دولار من تقدير اجمالي قدره ٢٥ر٧ مليون دولار .

٣٥ — واستطرد قائلا انه نظرا للتعقيدات التي نجمت نتيجة للحاجة الى نقل وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية ، الى الميزانية العادية فان وفده يرجو بالحاح المسؤولين الماليين بالأمانة والمفوض السامي للاجئين باعادة التفكير في المنهجية المتبعة حاليا ، بهدف اقتراح ترتيب في الميزانيات المقبلة يتيح تمويل الوظائف الجديدة من الموارد المناسبة مباشرة ، منعا للاضطرار في مرحلة تالية الى نقل الوظائف من طريقة تمويل الى طريقة اخرى . وقد لاحظ وفده أن معدل النمو الحقيقي الأعلى من المتوسط والبالغ قدره ٣ر٣ في المائة من التقديرات تحت الباب ٢١ هو نتيجة الوضع الدولي للاجئين وما يترتب عليه من زيادة في طلب خدمات المفوضية . أما التخفيضان اللذان أوصت بهما اللجنة الاستشارية فكلاهما ينطبقان على مجال الاعلام العام ، حيث يعتقد ان ادارة شؤون الاعلام تستطيع تقديم المساعدة الضرورية لمكتب المفوض السامي .

٣٦ — وأخيرا ، قائلا ان عمليات اعادة تصنيف الوظائف التي يطلبها الأمين العام هي أيضا أمثلة أخرى لظاهرة التوسع السريع في الدرجات الذي سبق لوفده أن وجه انتباه اللجنة اليه . وقال انه يعارض من حيث المبدأ عملية اعادة التصنيف هذه كما يعارض نقل الوظائف التي كانت تمول من قبل من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العامة .

٣٧ — السيد دي فالك (بلجيكا) : قال ان وفده يكن تقديرا كبيرا لأعمال المفوضية السامية للاجئين وطلب توضيحا فيما يتعلق بالطلبات المتعلقة بالوظائف الدائمة . وتساءل هل سيمنح الموظفون المعنيون عقودا دائمة . ولما كانت مشاكل اللاجئين هي من الوجهة النظرية مشاكل مؤقتة ، فان المنظمة قد تخلق مشاكل لنفسها اذا منحت عقودا دائمة بالنسبة لوظائف هي أيضا من الوجهة النظرية وظائف مؤقتة .

٣٨ — السيدة دورست (ترينيداد وتوباغو) : طلبت توضيح معنى العبارة " مشورة موضوعية " في الفقرة ٢١ — ٥٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وقالت ان وفدها كان يفضل لأول وهلة انفاق هذا المال على أنشطة موضوعية لمساعدة اللاجئين . وقد أحاطت علما بتوصية اللجنة الاستشارية الرامية الى تخفيض تقديرات أنشطة الاعلام العام بحجة أن ادارة شؤون الاعلام تستطيع تقديم المساعدة اللازمة ، لكنها تساءلت مع ذلك عما اذا كان طلب الأمين العام الخاص بالخبراء ينطوي على شك في مقدرة ادارة شؤون الاعلام على القيام بالمهام المعنية .

٣٩ — السيد جازابي (سيراليون) : قال انه لا يستطيع أن يفهم لماذا هو من الصعب اعداد تقديرات للموارد الخارجة عن الميزانية مادام مدى واسعة مشكلة اللاجئين كلها أمورا معروفة جيدا . وتساءل هل نقل الوظائف من التمويل التطوعي الى الميزانية العادية يرجع الى تخفيض التبرعات التطوعية أو هل هناك سبب آخر ؟

(السيد جازابي ، سيراليون)

٤٠ — ولاحظ ممثل سيراليون موافقة اللجنة الاستشارية على الاقتراح الوارد في الفقرة ٢١ — ٣٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة الرامية الى اعادة تصنيف وظيفة الممثل الاقليمي للمفوض السامي للاجئين في جنوب شرق آسيا من ف — ٥ الى مد — ١ . وتساءل عما سيكون أثر ذلك على الروح المعنوية للموظفين في الاقاليم الأخرى التي تكون فيها وظيفة الممثل الاقليمي من فئة ف — ٥ ولهذا فهو لا يفهم لماذا يجب تمييز منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة .

٤١ — أما بالنسبة لتخفيض التقديرات الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢١ — ١٢ من تقريرها الأول ، فقد استفسر لماذا لم يوكل الأمين العام المهام الاعلامية المشار اليها الى ادارة شؤون الاعلام وأراد بدلا من ذلك الاستعانة بمتعاقدين من الخارج .

٤٢ — السيد لحلو (المغرب) : قال ان المفوضية يجب أن تزود بكافة الوسائل اللازمة لها لتقوم بدورها القانوني في عالم يزداد اضطرابا . انه لا يوافق على التخفيض الذي اقترحته اللجنة الاستشارية ، بل يأمل في الواقع أن الأموال المتاحة للمفوضية ستزداد كلما ازدادت مسؤولياتها .

٤٣ — السيد العياضي (تونس) : أشار الى اعادة التصنيف المقترحة بالنسبة لوظيفة نائب المفوض السامي (A/34/6 ، الفقرة ٢١ — ١٢) ثم قال انه لا يعارض بحال في الترقيات عندما تكون عن استحقاق . وقال انه يأخذ بالاعتبار أن مستوى الوظائف في الدرجات العليا من الأمانة هي مسألة سياسية بقدر ما هي مسألة وظيفية وأن موظفي المفوض السامي يجب أن يتحركوا بقدر ما على الأقل من الشعور بالايمان والدعوة ، فانه يعتقد أن اعادة التصنيف المقترحة تحتاج الى مبرر أكثر تفصيلا وتحديدا مما ذكر . فعلى سبيل المثال ، هل وصل شاغل الوظيفة الى الحد الأقصى للرتبة ولا يمكن أن ينال الترقية التي يستحقها ؟ وطلب أن يجرى تصويت منفصل على الباب ٢١ باء (التوجيه التنفيذي والادارة) .

٤٤ — السيد روبداس (مساعد الأمين العام للأقسام المالية) : قال ان شاغل الوظيفة لم يقض فيها سوى بضع سنوات فلم يصل بعد الى الحد الأقصى لرتبتها .

٤٥ — السيد بونك (يوغوسلافيا) : سأل ماذا يستفيد اللاجئون من اقتراح اعادة تصنيف الوظيفة .

٤٦ — الرئيس : اقترح أن ترجئ اللجنة مقررها حول الباب ٢١ الى جلسة مقبلة .

٤٧ — وقد تقرر ذلك .

الباب ٢٤ — البرنامج العادي للتعاون التقني

٤٨ — السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية قد أحالت التقدير الى اللجنة الخامسة للنظر فيه واتخاذ مقرر بشأنه .

٤٩ — الرئيس : استرعى نظر اللجنة الى أن اللجنة الاستشارية لم تحول سوى طلب الأموال دون ابداء أية توصية .

٥٠ - السيد بوشارد (فرنسا) : قال ان حكومته تؤيد بصفة عامة برامج المساعدة التقنية ولكنه لا يعتقد أنه يجب تمويل هذه البرامج بمساهمات اجبارية تجبى من جميع الدول الأعضاء . وأن أنشطة المساعدة التقنية يجب أن تمول بتبرعات تطوعية يديرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية . لذلك قال ان وفده سوف يصوت ضد أى اعتماد تحت الباب ٢٤ .

٥١ - السيد بالاماركوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ بدهشة أن عنوان الباب يشير الى " التعاون التقني " بدلا من "المساعدة التقنية " التي يرى انها تعبير أفضل . وقال انه يشير أن الطريقة التي أحالت بها اللجنة الاستشارية طلب الأموال الى اللجنة الخامسة له دلالة خاصة .

٥٢ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن وفده سبق أن أوضح رأية بأنه لا يجوز استخدام ميزانية الأمم المتحدة لتمويل برامج المساعدة التقنية ، التي يجب أن تمول فقط بالتبرعات التطوعية . بحيث انه وفقا لما جرى عليه العمل في الماضي يقدم الاتحاد السوفياتي نصيبه في الأموال المخصصة للمساعدة التقنية على شكل تبرع تطوعي بالعملة الوطنية (A/C.5/34/SR.18 الفقرة ٢١) . وأعاد ممثل الاتحاد السوفياتي تأكيد هذا الرأى وأضاف انه كان يجب تسوية مسألة تمويل المساعدة التقنية بأكملها منذ أمد بعيد .

٥٣ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان المناقشات حول طرق تمويل التعاون التقني قد لا تراعي هذه الحقيقة وهي أنه سواء كانت الاموال تحت ادارة الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو أية وكالة أخرى فان النفقات ضئيلة بالمقارنة باحتياجات البلدان النامية .

٥٤ - السيد بوناك (يوغوسلافيا) : قال انه اذا روعي أن ثلاثة أرباع سكان العالم في حاجة الى مساعدة تقنية ، فان المبلغ ٢٧ مليون دولار ، المقترح لأجل برنامج الأمم المتحدة العادى للتعاون التقني لا يصدق . ويطالب تفسيرا كيف تم الوصول الى هذا المبلغ .

٥٥ - السيد ماجولي (ايطاليا) : وافق على ان الرقم ضئيل ، لأن الباب المشار اليه أبقي في الميزانية كباب راقد لا يطرأ عليه أى نمو . بل ولا يجب أن يظهر هذا الباب في الميزانية العادية على الاطلاق ويجب ضم الأموال المعنية الى الأموال التي تقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن طريق التبرعات التطوعية .

٥٦ - وقال ان من آثار الاحتفاظ بباب المساعدة التقنية في الميزانية العادية أن بعض البلدان لم تدفع مساهمتها في هذا الباب والبعض الآخر دفعها بعملة غير قابلة للتحويل . ولذا يجب حذف هذا الباب كلية من الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة ، ويرى وفده ، مع هذا الاعتبار نصب عينه ، انه لا يستطيع تأييد طلب الأموال تحت الباب ٢٤ ، وهو طلب لم يحظ كما لاحظ ، بتأييد اللجنة الاستشارية .

(السيد ماجولي ،ايطاليا)

٥٧ - وأضاف انه بفضل عبارة " التعاون التقني " على عبارة " المساعدة التقنية " التي تحوا روح من العطف ، لكن جميع البلدان مترابطة وتتعاون بطريقة أو بأخرى عندما تعطي - أو تتلقى - خدمات تقنية .

٥٨ - السيد العياضي (تونس) : قال انه وان كان المبلغ المطلوب تحت الباب ٢٤ ضئيلا الا أن مسألة التعاون التقني نفسها هي مع ذلك ذات أهمية كبرى . فليس تقديم التعاون التقني نفسه هو موضع الخلاف ، ولكن موضع الخلاف هو طريقة ادارة الأموال المقدمة . انه يؤيد طبعا تقديم الأموال عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لكنه ابرز أن المخصصات المطلوبة في اطار ميزانية الأمم المتحدة العادية يجب اعتبارها اضافية . أما كونها مقدمة من ميزانية الأمم المتحدة العادية ، فهو يعني انه يمكن استخدامها لتغطية الاحتياجات العاجلة ، التي قد يحتاج اتخاذ اجراءات برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأنها الى وقت طويل . وقال ان كثيرا من الدول الصغيرة التي نالت سيادتها التامة مؤخرا تأسف لاتخاذ أية خطوة لحرمانها من وسيلة سريعة لسد حاجاتها الخاصة . فلهذه الأسباب قال ممثل تونس ان وفده يساوره شعور شديد بأنه يجب الاحتفاظ بالباب ٢٤ في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٥٩ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان رأى حكومته بالنسبة لتمويل أنشطة المساعدة التقنية من الميزانية العادية ، معروف جيدا . ففي عام ١٩٧٨ واجهت فعلا حكومة الولايات المتحدة تشريعا معينا يحظر تمويل المساعدة الفنية من الميزانية العادية . وأمكن التغلب على هذا الحظر في عام ١٩٧٩ بفضل الجهود المضنية التي بذلها رئيس الجمهورية وتأييد قطاعات واسعة من جمهور الولايات المتحدة وتفهم الكثير من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة . وبذلك تمكنت حكومته من مواجهة نصيبها في عام ١٩٧٩ بالكامل .

٦٠ - وأضاف ممثل الولايات المتحدة ان حكومته لا تزال تؤيد حذف أنشطة المساعدة التقنية من الميزانية العادية . واذا كانت اللجنة الخامسة قد قدمت تفاصيل اوفى عن هذه الأنشطة فان وفده يعتقد انه سيمكن الحصول على تأييد كبير لاستبعاد الباب ٢٤ من الميزانية العادية . ولا جدوى وراء الاشارة الى التقارير السنوية عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة التقنية التي تعرض على مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مادامت المعلومات الواردة في هذه التقارير غير كافية . وقد اضاعت اللجنة مؤخرا وقتا طويلا حول تقدير قدره ٤٠٠٠٠ دولار ومع ذلك فهي تستعجل في اتخاذ قرار عاجل بشأن طلب مبلغ ٢٧٫٢ مليون دولار تحت الباب ٢٤ على أساس معلومات قليلة جدا .

٦١ - وأضاف ممثل الولايات المتحدة ان وفده يعتقد اعتقادا راسخا انه يجب تمويل المساعدة التقنية بتبرعات تطوعية وادارتها بمعرفة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي توجد لديه اجراءات مناسبة لاستخدام الموارد استخداما فعالا .

٦٢ - السيد واتارا (ساحل العاج) : قال ان الأمم المتحدة قررت في بداية تاريخها أن تدرج

(السيد واتارا ، ساحل العاج)

في الميزانية العادية بابا يكرس للمساعدة التقنية كرمز للتعاون بين الدول في فترة ما بعد الحرب . وان وفده يعلق أهمية كبيرة على استمرار ادراج اعتماد في الميزانية العادية للمساعدة التقنية مهما كان ضئيلا . فاذا كانت البلدان المتقدمة النمو مستعدة لتمويل المساعدة التقنية عن طريق التبرعات التطوعية لا مكنها بكل تأكيد أن تقدم المبلغ الطفيف المطلوب تحت الباب ٢٤ .

٦٣ - السيد تومو مونثي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال ان الباب ٢٤ يرمز الى اهتمام الجمعية العامة بمعالجة اكثر المشاكل استعجالا التي تواجه المجتمع الدولي وباتاحة الموارد اللازمة لهذا الغرض . فالبرنامج العادي للتعاون التقني له أهمية كبيرة وبعارض وفده كل اقتراح باستبعاده من الميزانية فكلما انتشر التعاون كلما زادت الحاجة الى الموارد ، واذا كان قد أمكن تعزيز التعاون داخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي فليس هناك ما يمنع من تعزيزه في اطار الأمم المتحدة نفسها .

٦٤ - السيد دووس (المملكة المتحدة) : قال ان بلده دعم الأنشطة الدولية في مجال المساعدة التقنية كما هو ثابت من أن بلده كان من كبار المتبرعين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي . واضاف ان موقف وفده المبدئي معروف جيدا وهو انه يجب تمويل المساعدة التقنية من التبرعات وتنسيقها مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وتمشيا مع هذا الموقف ، فان وفده سيصوت ضد الاعتماد المطلوب تحت الباب ٢٤ .

٦٥ - السيد خميس (الجزائر) : قال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على الباب ٢٤ من الميزانية وعلى البرامج التي يمولها . ان الاعتماد المخصص للمساعدة التقنية ، مهما كان ضئيلا ، فهو رمز للتضامن الدولي في مجال له أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية .

٦٦ - وأشار السيد خميس انه لا يوافق على رأي ممثل الولايات المتحدة بشأن التقارير السنوية الخاصة بأنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة التقنية والمقدمة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي لكنه يعتقد انه يجب تقديم هذه التقارير الى اللجنة الخامسة للعلم بها .

٦٧ - واستطرد قائلا انه يوجد في شرح الميزانية اشارات عديدة لتعزيز عناصر مختلفة من عناصر البرامج المشار اليها في الباب ٢٤ . الا انه لا يرى كيف يمكن اذا ظلت الاعتمادات الاجمالية في مستوى اعتمادات ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، تعزيز أي جزء من البرنامج . وقد سأل بالتالي هل حدث تغيير في توزيع الموارد بين مختلف عناصر البرنامج .

٦٨ - وسأل ممثل الجزائر كيف وزعت الأمانة على عناصر البرنامج الثلاثة المبالغ التي قدمتها الدول الأعضاء بعملات غير قابلة للتحويل . ولاحظ انه وفقا للخدمات الاستشارية القطاعية لم يستخدم شيء من الاموال المقدمة بعملات غير قابلة للتحويل في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ للتدريب أو الخدمات الاستشارية قصيرة الأجل ، ثم تساءل عما اذا كان السبب في ذلك هو أن الأمانة لم تستطع ايجاد طرق لاستخدام تلك الأموال .

٦٩ - السيد اكسوف (تركيا) : قال ان وفده يؤيد ابقاء الباب ٢٤ في الميزانية العادية لأن برامج المساعدة التقنية الممولة بالتبرعات لم تعمل حساب بعض المجالات ذات الأهمية القصوى . الا انه يساوره الشك، مع ذلك، بشأن تقديم المساعدة التقنية في مجال المستوطنات البشرية الآن وقد بدأ مركز المستوطنات البشرية عمله .

٧٠ - الرئيس : لاحظ أن سرد البرنامج في الباب ٢٤ ناقص الى درجة يرثى لها . كما انه مبهم للغاية . وانه ليدهشه أن التقارير السنوية الخاصة بأنشطة المساعدة التقنية الممولة من الميزانية العادية لم تدرسها أية لجنة من اللجان الرئيسية للجمعية العامة .

٧١ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : أشار الى الجدول ٢٤ - ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة وتساءل الى أى مدى يعكس تخصيص موارد الخدمات الاستشارية القطاعية في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ آراء الحكومات فيما يتعلق بالأولويات النسبية التي تخصص لمختلف القطاعات . كما انه يود أن يعرف بصفة خاصة فيما اذا كان تم هذا التخصيص على نمط التخصيص الحالي لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٧٢ - السيد العيانى (تونس) : قال ان كون نسبة ٢١٫٨ في المائة فقط من مجموع الموارد المقترحة هي التي ستخصص للخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية ، يدل على مدى الضغط الذى مارسته الأمانة ومدى الضغوط التي تمارسها عليها بعض الأوساط . ثم قال ان وفده يعتبر أن هذه الخدمات هي عنصر من أهم عناصر المساعدة التقنية حسب الميزانية العادية وذلك، نظرا للاتجاه الذى تشجعه الأمم المتحدة نفسها ، نحو تعاون أكبر في مجالات التعاون والتكامل الاقليمية ودون الاقليمية . وقال ان وفده كان ليفضل اذن تقديرا يتناسب أكبر مع الاحتياجات الحالية .

٧٣ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : سأل هل تعرض التقارير الخاصة بالبرمجة واستخدام الأموال المقدمة للخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية على مجالس ادارة اللجان الاقليمية التي تتولى كما هو مبين في الفقرة ٢٤ - ٩ من الميزانية المقترحة مسؤولية ادارة هذا البرنامج ، واذا كان الأمر كذلك، هل يمكن تقديم هذه التقارير أيضا للجنة الخامسة لدراستها ضمن عملية اعتماد الميزانية ؟

٧٤ - السيد دى فال (بلجيكا) : طلب ايضاحا بشأن معنى الكلمات " التدريب الجماعي على أساس اقليمي " الواردة في الفقرة ٢٤ - ١١ (ج) من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٧٥ - السيد ماجولي (ايطاليا) : اقترح أن ترجئ اللجنة مقررها حول الباب ٢٤ الى جلسة مقبلة حتى تهيئ للوفود فرصة للتفكير حول الاعتبارات التي أبداها ممثلو البلدان النامية .

٧٦ - قد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥